الأمم المتحدة S/PV.7850

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٥٠

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشوف
	أنغولا	السيد مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1645853 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/905، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، أوروغواي، أوكرانيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، أنغولا، السنغال، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على سبعة أصوات مؤيدة، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت. لم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لم يكن ينبغي أن يكون مشروع القرار (S/2016/1085) خلافيا. فقد اقترحت الولايات المتحدة مشروع قرار يستهدف إظهار أن مُدبري الفظائع الجماعية وأولئك الذين يتحدون مطالب مجلس الأمن يوما بعد يوم سيواجهون عواقب. وقد دعونا أعضاء المجلس إلى الوقوف مع شعب جنوب السودان الذين يعانون أشد المعاناة بسبب أفعال قادتهم. ودعونا إلى استخدام الحظر على الأسلحة والجزاءات المحددة الأهداف للمساعدة في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وعلى الأقل، للحد من العنف. ونحن ممتنون للذين دعموا هذا الجهد.

وقرر بعض أعضاء المجلس منع المجلس من التصرف ومن الإصغاء لمناشدات الأمين العام، الذي ما فتئ ينادي باتخاذ هذه الخطوات منذ أكثر من عام. والتاريخ سيكون حكما قاسيا جدا على قرارهم. إن الفظائع في جنوب السودان وأعمال تشريد السكان إلى البلدان المجاورة تتزايد كل يوم. وقد سيق عدد من الحجج الزائفة في الأيام الأخيرة، وأود فحسب أن أتناولها بشكل مباشر.

فقد قال البعض إن مشروع القرار هذا كان ينبغي أن يفرض إما حظرا على توريد الأسلحة أو جزاءات محددة الأهداف، لا أن يفرض الأمرين. وأشاروا إلى أن تضمين نفس مشروع القرار حظرا على توريد الأسلحة وكذلك تحديدا للأفراد الذين تسري عليهم التدابير سيكلفنا أصواتا وأننا ربما نتمكن من تأمين اعتماد مشروع القرار إذا اكتفينا باقتراح فرض حظر على توريد الأسلحة أو تحديد الأفراد فحسب. وهذا مجرد كذب. فقد أبلغنا كل بلد امتنع عن التصويت – البلدان الثمانية التي امتنعت عن التصويت جميعا على حظر

توريد الأسلحة وتحديد الأفراد – بأننا على استعداد تام للاكتفاء بحظر السلاح أو تحديد الأفراد الذين تسري عليهم التدابير في محاولة للتصدي لثقافة الإفلات من العقاب والمدبرين الرئيسيين لأعمال العنف.

وردا على ذلك، جرى إبلاغنا بأن تغييرا من هذا القبيل لن يعود علينا بصوت واحد. وقد تواصلنا مع كل عضو من الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت. وأود ألا يقول أحد، في سياق استقراء أحداث الماضي، ”لو كان الأمريكيون قد طرحوا نصف ما أُدرج في مشروع القرار، لكان كل شيء على ما يرام“. وهذا كلام غير صحيح.

ثانيا، قال البعض – وهذا اقتباس لا يمكن أن أنساه – ”إننا بحاجة إلى إجراءات لا إلى جزاءات“. وهذا كلام سليم. ولكن الممثل الذي قال ذلك وجميع الممثلين الآخرين الذين امتنعوا عن التصويت لم يقترحوا أي إجراءات. فلم يتقدم أحد منهم، رغم النداءات المتكررة من جانبي شخصيا ومن جانب جميع أولئك الذين يشكلون جزءا من بعثة الولايات المتحدة ويعملون بشأن هذه المسألة. ولم يتقدم أحد ليقل لنا: ”حسنا، لا تفعلوا ذلك، ولكن لنفعل هذا عوضا عن ذلك. وإليكم بفكرة. وإليكم شيء يمكننا الالتفاف وراءه“. وعوضا عن ذلك، فإن ما التف وراءه الممتنعون عن التصويت كان الوقوف في أماكنهم دون فعل أي شيء، وهو ما يشكل في الواقع تعريف الجنون، وهو أن يفعل المرء الشيء نفسه مرارا وتكرارا ويتوقع نتيجة مختلفة.

وأعتقد أن السبيل الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه يوضح ذلك. فبعد اندلاع موجة أعمال عنف خطيرة أخرى في تموز/يوليه، قدم مجلس الأمن مجموعة مطالب (انظر S/PV.7730). وطالبنا بإتاحة إمكانية الوصول غير المقيد إلى جميع الناس في جنوب السودان. وهناك ٠٠٠ ٨٣٠ ١ شخص مشردون داخليا في جنوب السودان، ويعاني قرابة ٤,٨ مليون شخص – أكثر من نصف تعداد السكان – بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وعندما قدمنا تلك المطالب، فإن حكومة جنوب السودان لم تمتثل لذلك. وطالبنا حكومة جنوب السودان بالتوقف عن منع حفظة السلام من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الاضطلاع بولايتهم. وقد رأينا بأنفسنا واستمعنا من قادة الوحدات والقوات إلى أنهم يحتاجون إلى إذن خطي قبل ٤٨ ساعة من التحرك في قوافل لحماية الأشخاص، حتى على الرغم من أن لديهم ولاية لحماية المدنيين. ولذلك، طالبنا بتحسين الحركة وزيادتها من خلال حرية التنقل. ولم تمتثل حكومة جنوب السودان لذلك.

وقد أصدرنا إذنا بالنشر الفوري لقوة حماية إقليمية جديدة تابعة للبعثة للمساعدة على تحسين الأمن في محيط العاصمة. ولم تمتثل حكومة جنوب السودان لذلك. ثم ازدادت الحالة سوءا أمام أعيننا، واستمعنا بانتظام إلى إحاطات إعلامية من مسؤولي الأمم المتحدة الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم لدق ناقوس الخطر. وسمعنا عبر التلفزيون والإذاعة ومصادر الإنترنت أنه حدثت زيادة هائلة في المهاترات الدنيئة حيث أخذ أناس يحرضون على التوترات العرقية، فيما لم يفعل المسؤولون الحكوميون شيئا تقريبا لوقف ذلك، على الرغم من أنهم يكممون وسائط الإعلام بشأن سلسلة كاملة من المجالات الأخرى. وبدأ الجنود التحضير بطرق مكشوفة جدا لشن هجمات واسعة النطاق، بما في ذلك احتشاد ٠٠٠ ٤ على الأقل من أفراد الميليشيات مؤخرا في الولايات الاستوائية.

وأصدر الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية جميعا تحذيرات. وقد أتوا إلى هنا وأُضيء النور الأحمر – ليس الأصفر وبالتأكيد ليس الأخضر. وهذا لا يحدث في مجلس الأمن كثيرا عندما يأتي سلسلة من مسؤولي الأمم المتحدة ويصفون خطورة

ما ينتظرنا في المستقبل. وأغتنم الأمين العام فرصة أخر مثول له هنا (انظر S/PV.7846) بشأن موضوع جنوب السودان لناشدنا أن نصغي إلى تحذيره وتحذيرات جميع أعضاء فريقه. لقد فر ثلاثة آلاف شخص في المتوسط من جنوب السودان إلى أوغندا كل يوم خلال هذا الشهر. فهل ذلك لأن الوضع يتحسن أو لأنه مستقر؟ وفي ظل فرار ٣ ٠٠٠ شخص كل يوم خوفا على حياتهم، فإن هذا هو السبب الذي جعلنا نعتقد أنه يتعين علينا طرح مشروع القرار هذا للتصويت. وقد ظل المشروع يراوح مكانه. وحاولنا التماس إسهامات وتعديلات في النص وقلنا إننا مرنون ولكننا، مرة أخرى، لم نسمع شيئا ردا على ذلك.

ولو كان مشروع القرار هذا قد اعتُمد، لم يكن ليوفر حلا سحريا. فنحن لسنا ساذجين. و لم يكن ليحل الأزمة السياسية الكامنة في صميم العوامل التي قسمت جنوب السودان، ولكن حظر الأسلحة كان سيُحدث بعض الآثار الهامة. وكان من شأنه أن يجعل من المستحيل على حكومة جنوب السودان مواصلة استخدام الموارد الثمينة الموجودة تحت تصرفها لشراء الأسلحة الثقيلة. فهل كان سيحدث تهريب – وهي مسألة سمعت الكثير من أعضاء المجلس يثيرونها؟ بطبيعة الحال، كان سيحدث تهريب ولكننا كنا سنخفض بدرجة كبيرة مبيعات الأسلحة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دولة عضو في الأمم المتحدة تقوم، بدلا من إطعام شعبها، بتأجيج وتسليح صراع يكتسب طابعا عرقيا على نحو متزايد.

واستهدفت الجزاءات الفردية ثلاثة أفراد، هم بول مالونق ورياك مشار ومايكل ماكوي، بتجميد الأصول وحظر السفر. وتساءل الناس عن الجدوى الفعلية لتجميد الأصول وحظر السفر. هؤلاء ثلاثة زعماء لهم سجل حافل على صعيد تأجيج العنف. وقد زادوا من حدة النزاعات العرقية وأطلقوا العنان للعنف ضد المدنيين، ولا سيما في حالتي السيد مالونق والسيد ماكوي، وحاولوا تصوير البعثة بوصفها طرفا في النزاع. وشهد أعضاء المجلس جميعا هذا الخطاب. وبلدان الكثيرين منهم لديها جنود على أرض الواقع في جنوب السودان. وأولئك الجنود أكثر عرضة للخطر بسبب التهديدات والرسوم الكاريكاتورية التي نشرها أولئك الأفراد في ما يتعلق بالبعثة، والتي تبعث برسالة مفادها أن البعثة مجرد أداة للمعارضة. وهذا موطن ضعف بالنسبة لجميع مواطنينا الموجودين في الميدان، سواء كانوا من العاملين في مجال المعونة أو من الدبلوماسيين أو من المواطنين العاديين أو حفظة السلام.

وكان من شأن اعتماد مشروع القرار أن يظهر أنه على الأقل عندما يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يقومون بأكبر جهد لتأجيج الفظائع والعنف، سيكون هناك ثمن لذلك. فهل كان تحديد الأفراد الذين تسري عليهم التدابير سيغير العالم؟ الجواب بالنفي، ولكن هل إرسال إشارة ورسالة بإمكانية الإفلات من العقاب – كما نفعل في كل يوم لا نصوت فيه على تحديد الأفراد الذين تسري عليهم التدابير، على الرغم من أننا نعرف سجل الأفراد المعنيين – يفعل ذلك؟ إن سجل الإفلات من العقاب وعجزنا كمجلس عن فرض ثمن لذلك هو ضوء أخضر، وهذا ضوء أخضر سيتعين على جميع الذين امتنعوا عن التصويت على مشروع القرار التعايش معه.

ما هو البديل؟ أعرف أشخاصا في المجلس يهتمون كثيرا بجنوب السودان. وقد سافر العديد منا معا إلى المنطقة بضع مرات خلال السنة المنقضية. فهل البديل أن نثق فحسب بأن قادة جنوب السودان سيغيرون المسار؟ هناك بعض الأشخاص من أصحاب المبادئ فعلا في حكومة جنوب السودان، ولكن الآخرين يفوقونهم في العدد أو الرتبة. وهناك مثل هؤلاء الأفراد. وقد تحدثنا إليهم جميعا. ونحن نعلم أن هؤلاء أناس من ذوي النوايا الحسنة الذين يودون تغيير المسار، ولكن، للأسف، ولا سيما بسبب أفعال شخصين حددناهما في الحكومة، ثبت أن

ذلك أمر الحكومة غير مستعدة للقيام به. فهل نقف ولا نحرك ساكنا حينئذ إلى أن تسحب الحكومة أفراد الميليشيات وتوقف بعضا من أخطر أعمال العنف الجنسي التي نشهدها في أي صراع طوال حياتنا؟

إن أعضاء المجلس الذين لم يؤيدوا مشروع القرار هذا يقامرون مقامرة كبيرة بأن قادة جنوب السودان لن يحرضوا على كارثة. وإذا كان أعضاء المجلس هؤلاء مخطئين – وجميع التقارير التي استمعنا إليها في هذه القاعة تشير إلى أنهم كذلك – فإن شعب جنوب السودان هو الذي سيدفع ثمنا لا يطاق. لم يكن اقتراح مشروع القرار هذا قرارا سهلا بالنسبة لنا. وقد أجرينا مناقشات حول المسألة حتى ساعة متأخرة من الليل لأن المرء لا يريد أن يقضي يومه في العمل بشأن مشروع قرار لا يجري اعتماده. وأعتقد أن أبناء شعب جنوب السودان كانوا يتابعون لمعرفة نتيجة هذا التصويت، وكنا نعرف الرسالة التي سيبعث بها ذلك. وفي مرحلة ما، لا يصبح ترك أنفسنا في مهب الريح وتحمل القيود، التي يفرضها أعضاء المجلس الذين لا يريدون اتخاذ إجراء في مواجهة العنف، خيارا. وقد تعلمنا ذلك من رواندا سريبرينيتسا والفصول السابقة على ذلك.

وفي المرة القادمة التي يطلق فيها الجنود والجماعات المسلحة النار على المدنيين، وفي المرة القادمة التي تمنع فيها الحكومة حفظة السلام من القيام بدوريات، وهو الأمر الذي ربما يكون قد حدث بالفعل بينما أتكلم، وفي المرة القادمة التي يجوع فيها سكان إحدى القرى لأن الحكومة تحجب الإذن بتسليم المعونة، سيتعين على كل منا إيجاد طريقة لتبرير استجابتنا. إن قادة جنوب السودان ينبغي ألا يفسروا هذا التصويت بصورة خاطئة. وسنراقب جميعا عن كثب ما يحدث على أرض الواقع. وسيستمر نشر الانتهاكات. وسنواصل الاستماع إلى نداءات من الأمم المتحدة بشأن ما ترى أنها بحاجة إليه من أجل الحد من العنف على أرض الواقع. وسنواصل بلا كلل المطالبة بالمساءلة وسنكون على استعداد للعودة إلى المجلس للتصويت مرة أخرى على حظر توريد الأسلحة المقترح والجزاءات المحددة الأهداف المقترحة حالما يفهم أولئك الذين لم يدعموا اتخاذ إجراء اليوم التكاليف البشرية لعدم فرض ثمن لمهاجمة المدنيين ولاستيراد كميات هائلة من الأسلحة بدلا من إطعام أبناء الشعب ولعدم السعي في سبيل قضية السلام.

ولدينا جميعا الفرصة لتعليل التصويت اليوم. وسأكون ممتنة غاية الامتنان إذا قام أولئك الذين امتنعوا عن التصويت بتوضيح ما الذي يستلزمه الأمر وما الذي يؤيدونه ولم نحاول القيام به بالفعل.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بدأ النزاع في جنوب السودان، قبل ثلاث سنوات من اليوم تقريبا. في هذه السنوات الثلاث، كان المدنيون هدفا لعنف وإساءة معاملة، يفوقان حد الوصف، تم توثيقهما توثيقا تاما من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني. وتظل الحالة في جنوب السودان واحدة من أسوأ الحالات في العالم. فالعواقب الإنسانية مأساوية واحتياجات السكان هائلة. ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة جدا، وقد نظر مجلس الأمن، خلال الأسابيع الماضية، في مخاطر الانتقام وتكثيف المعاناة، فضلا عن العنف والفظائع الجماعية. وقد أكدت الدورة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان، التي عقدت الأسبوع الماضي في جنيف، على قلقنا الجماعي إزاء الحالة القائمة.

وتأسف فرنسا بشدة، في ذلك السياق، أن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لم يتمكن من حشد الدعم اللازم في المجلس ليتم اعتماده. وكما هو معروف، وكما أعربنا في مناسبات عديدة في هذه القاعة، طالما أيدت فرنسا فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. ويؤسفنا أنه لم يقترح في وقت أبكر، حيث كان يمكن أن يحظى بدعم واسع من المجلس. إننا نرى أن مثل هذا التدبير

تبرره ضرورة حماية المدنيين تبريرا كاملا. فالتدفق المطرد للأسلحة إلى جنوب السودان يؤجج العنف من خلال إيجاد وهم بإمكانية الحل العسكري للنزاع. وتلك الأسلحة، في أيدي أعداء السلام، تسهل ارتكاب أسوأ الانتهاكات ضد المدنيين. إن من مسؤولية المجلس أن يفعل كل ما في وسعه للحد من ذلك الخطر ومن شأن حظر للأسلحة أن يساعد بكل تأكيد.

وكان يمكن للحظر، كذلك، أن يساعد العملية السياسية من خلال تغيير المعادلة بالنسبة للذين يؤيدون الحل العسكري. وكان يمكن أن يكون دفعا في اتجاه السلام. وكان يمكن لإسهامه في الحد من العنف أن يهيء لبيئة مواتية ولحوار سياسي تصالحي. وكما أكد المجلس مرارا، لا يمكن لحل دائم للعنف في جنوب السودان إلا أن يكون سياسيا، وكان يمكن للحظر أن يساعد في ذلك.

وقد جدد المجلس بالإجماع، قبل بضعة أيام مضت، ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر S/PV.7840). وإذ أن سكان جنوب السودان يرزحون تحت رحمة العنف والإيذاء، فإننا نأمل أن يقرر المجلس بالإجماع، مرة أخرى، أن يهب إلى نجدتهم. لنكن مدركين لمسؤوليتنا المشتركة عن منع دورة جديدة من الفظائع الجماعية في جنوب السودان، كما حذرنا الأمين العام بشأنها، وعن إيجاد دينامية إيجابية. إن تصويت اليوم يبرز حاجة المجلس إلى أن يظل معبئا للعمل من أجل السلام والأمن في جنوب السودان.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، كانت هناك فرصة لمجلس الأمن لإظهار أننا لن نتسامح مع بقاء الأمور على حالها في جنوب السودان. ومن المحزن، بالنسبة لشعب جنوب السودان، أننا لم نتمكن من القيام بذلك. لقد كان واضحا للكثيرين منا في القاعة منذ وقت طويل أن هناك حاجة إلى اتباع نهج مختلفة، وأن هناك حاجة إلى ممارسة ضغوط مختلفة. وعلى الرغم من الوعود المتكررة والفظائع المتكررة والتحذيرات المتكررة من العنف العرقي، واصل القتال تأججه وواصل اتفاق السلام الهش تدهوره.

وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة ظلت تدعو لوقت طويل إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. واليوم، كانت لدينا فرصة للحد من تدفق الأسلحة وإنقاذ الأرواح. ولهذا السبب دعونا إلى استهداف الأفراد الذين أججوا العنف – وهم أفراد في قيادة الحكومة والمعارضة على حد سواء. لقد كانت لدينا فرصة اليوم لنبرهن لهؤلاء الأفراد أن هناك عواقب حقيقية جدا لدورهم في تلك الحرب. ولكن بدلا من ذلك، لم نفعل شيئا. لم نفعل شيئا رغم معرفتنا لما هو فعلا على المحك. يمكننا جميعا أن نتذكر تحذير أداما ديينغ الخطير لهذا المجلس قبل أسبوعين فقط. فقد تحدث عن خطاب كراهية، وعن انقسامات إثنية. وتحدث عن إبادة جماعية محتملة. وإذا كانت الحالة الرهيبة في جنوب السودان قد تصاعدت إلى تلك النقطة المأساوية، فإننا جميعا بحاجة إلى أن يستوقفنا ضميرنا.

وما تحذير أداما إلا غيض من فيض. وينبغي ألا ننسى أن الفظائع قد ارتكبت بالفعل في جنوب السودان. إن المواقع التي أعدت لحماية المدنيين تحولت بدلا من ذلك إلى مسارح قتل وسرقة واغتصاب. اقتلع الملايين أنفسهم وفروا من ديارهم. ودمرت أسر وقتل عشرات الآلاف في بلد ظل ينتقل من حرب أهلية إلى أخرى. ولم نفعل شيئا للحد من عدد الأسلحة المتاحة للأشخاص الذين يمكن أن يختاروا ارتكاب تلك الأعمال التي لا توصف. لقد رحبنا بالوعود والعروض المتكررة التي قدمتها الحكومة والمعارضة لوقف القتال والعمل من أجل عملية سياسية. وقد رحبنا بإعلانات الحكومة عن إجراء حوار وطني شامل للجميع ورحبنا بالتزامها بنشر قوة حماية إقليمية.

غير أن الواقع لا يعكس تلك الوعود على نحو طيب. وفي الواقع، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تواجه قيودا مزمنة. وفي الواقع، صارت الحالة الإنسانية إلى الأسوأ، لا إلى الأفضل والناس يعانون. وفي الواقع، إنهم يصوتون بأقدامهم. لقد فر ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ شخص يوميا إلى أوغندا في هذا الشهر.

هذا هو الواقع الذي كنا بحاجة إلى تغييره. الكلمات لم تعد كافية. ويجب علينا الآن أن نرى إجراءات ملموسة تنجم عن تلك الوعود. وقد كانت لدينا فرصة اليوم لاتخاذ خطوة صغيرة نحو تغيير هذا الواقع، ولكننا لم نفعل ذلك. إن التقاعس اليوم لا يعفينا من مسؤولياتنا. إنه، في الواقع، يضع عبئا أثقل علينا. إن مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع أطراف النزاع في جنوب السودان مسؤولون عن مضاعفة الجهود من أجل تحقيق السلام في السنة المقبلة. فقد ظل شعب جنوب السودان يطالب به، لفترة طويلة، بما فيه الكفاية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): لقد تابعت الصين عن كثب الحالة في جنوب السودان. إن بلدي ملتزم بالإسراع باستعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان، حتى ينعم الناس هناك بعوائد السلام في أسرع وقت ممكن. لقد أعلن الرئيس سلفاكير مؤخرا بدء حوار وطني وموافقته غير المشروطة على نشر قوة الحماية الإقليمية.

وعقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمة بشأن جنوب السودان، وأصدرت بيانا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة للدفع من أجل أن تواصل الهيئات المختلفة في جنوب السودان تنفيذ اتفاق سلام من أجل العودة إلى مسار لإيجاد حل سياسي. ويجب دعم الدور القيادي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التوسط في جنوب السودان حتى يتم تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أسرع وقت ممكن.

ونرى أنه ينبغي أن تتخذ إجراءات حصيفة فيما يتعلق بالجزاءات، ونعتقد أن الجزاءات لا تخدم غرض التوصل إلى حل سياسي شامل. إننا لا نؤيد استخدام الجزاءات لممارسة الضغط على البلدان النامية. لقد أظهرت الحكومة الانتقالية في جنوب السودان الإرادة السياسية لتنفيذ قرار المجلس ذي الصلة والبيانات المشتركة. ولا يؤيد بيان الهيئة الحكومية الدولية فرض حظر أو جزاءات. ويجب أن تحترم التطلعات المشروعة للهيئة الحكومية الدولية والبلدان الأفريقية، احتراما كاملا. وينبغي أن تفضي الإجراءات التي يتخذها المجلس إلى حل سياسي للمسألة السودانية الجنوبية، وأن تكون مفيدة لأعمال الوساطة والمساعي الحميدة للهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي ويجب أن تسهم في الحفاظ على وحدة المجلس. إن هناك حاجة إلى إجراءات حصيفة فيما يتعلق بعمليات الحظر والتسميات بغية تجنب المزيد من تعقيد الحالة في جنوب السودان.

لقد ظلت الصين تدعم باستمرار عملية السلام وتقدم مساعدة نشطة لجنوب السودان في جهوده لبناء الدولة وتحقيق الاستقرار. وقد قام الممثل الخاص للحكومة الصينية المختص بالشؤون الأفريقية، في الآونة الأخيرة، بزيارة إلى جنوب السودان والمنطقة لتشجيع الجهات الفاعلة ذات الصلة على العمل مع بعضها في مفاوضات السلام. إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة دورها البناء في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في جنوب السودان.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد امتنعت روسيا، مثلها مثل وفود أخرى كثيرة، عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن بشأن توسيع نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

وذلك لأن هناك شواغل عميقة بشأن مضمون الوثيقة والعمل الذي يجري بشأنها. ونعتقد أنه من غير الطبيعي تقويض

العمل الجاد على تسوية الحالة في جنوب السودان بالاستخدام الطائش لهذه الجزاءات. ولكن هذا معتاد في هذا النوع من التخطيط الجيوسياسي الذي ما فتئت البلدان الغربية تستخدمه ضد جنوب السودان والبلدان الأخرى. قد استُخدم في الماضي ضد السودان الموحد من أجل تمزيق أوصاله إلى دولتين.

ولدينا سؤال لوفد الولايات المتحدة. كيف يقيّم وفد الولايات المتحدة أنشطته بشأن هذه المسألة؟ بما أن الولايات المتحدة لم تنجح في جنوب السودان، فهي تحاول الآن استخدام مجلس الأمن للأغراض الخاصة بها، بما في ذلك من خلال توسيع الجزاءات بصورة لا طائل من ورائها. ولا نريد أن نتشاطر المسؤولية عن العواقب الوخيمة لهذه السياسة القصيرة النظر. وإننا أيضاً ضد السلوك الاستبدادي الفظّ لمقدمي مشروع القرار. وبطرح مشروع القرار للتصويت، فهم لم يتجاهلوا رأي عدد من الوفود في المجلس وحسب، بل تجاهلوا أيضاً قرارات الجهات الفاعلة الإقليمية، التي ذكرت أن القيود الجديدة لمجلس الأمن ستؤدي إلى نتائج عكسية على عملية التسوية السلمية. كما لم تؤرقهم الشواغل المشروعة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جنوب السودان، التي لديها محقة مخاوف بشأن الأثر السلبي للجزاءات الجديدة على العلاقات بين البلد المضيف والخوذ الزرق.

ولا يريد مقدمو مشروع القرار الاعتراف بالتقدم المحرز والتعاون بين جوبا والأمم المتحدة. وقد وافق الرئيس كير موافقة مطلقة على استقبال قوة الحماية الإقليمية. وأحرز تقدم جدي في عملية تسوية السلام، بما في ذلك العمل الناجح الذي تقوم به حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وخطواتها العملية الرامية إلى إطلاق حوار وطني شامل وعفو عن أنصار مشار. ومرة أخرى، فإن مقدمي مشروع القرار غضوا الطرف عن كل ذلك.

ونود أيضاً أن نشير إلى عدم الاتساق في تفسير الوفد الأمريكي لأولويات الأمم المتحدة لحفظ السلام. في جلسة مجلس الأمن في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، والتي تضمنت مناقشة تقرير الأمين العام عن نتائج استعراض الأمم المتحدة لحفظ السلام (S/2015/682)، ذكر ممثل الولايات المتحدة أنه:

> ”نحن نتفق مع الأمين العام على أن التسويات السياسية التي تعزز إقامة مجتمعات سلمية وشاملة، وتساعد على النهوض بحقوق الإنسان، مهمة لمنع نشوب الصراعات، ووقف دائرة العنف. كما أنه لدينا مصلحة في ضمان انخراطنا، في الأماكن التي قمنا بنشر بعثات حفظ سلام فيها، بنفس القدر في النهوض بالعملية السياسية“ (S/PV.7564، الصفحة ١٣).

ومن المشكوك فيه أن فرض جزاءات على قادة جنوب السودان والمعارضة من شأنه تيسير بناء مجتمع أكثر شمولاً أو إقامة عملية سياسية. بل على العكس من ذلك، لن تؤدي هذه الخطوات إلا إلى تفاقم العداء بين مختلف الجماعات العرقية وتصعيد التوتر. كما نود الإشارة إلى أن مقدمي القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حددوا مهمة البعثة في تيسير العملية السياسية باعتبارها آخر الأولويات. فهم لم يستجيبوا إلى اقتراح عدد من الوفود لجعلها على الأقل الأولوية الثانية.

لذلك وباختصار، نود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الموقف المسؤول المتخذ من قبل عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن بعدم السماح باعتماد مشروع قرار اليوم الهدّام بشأن جنوب السودان. وبذلك، تمكنّا من منع ظهور مشاكل جديدة في عملية التسوية وفي العلاقات بين البلد المضيف وبعثة حفظ السلام والمجتمع الدولي ككل.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): كانت مسألة الحظر المفروض على الأسلحة في جنوب السودان موضوع مناقشة مكثفة في الأشهر الأخيرة. وفي حين أنها مسألة ملحة، تدعو بعض الوفود باستمرار إلى دبلوماسية الفرصة الثانية. وتؤيد أوكرانيا تأييداً كلّياً استخدام الدبلوماسية بوصفها السبيل الرئيسي نحو حل النزاع في جنوب السودان. بيد أن لدينا بعض الأسئلة البسيطة. فكم عدد الفرص الثانية التي ينبغي أن تُعطى للأطراف في جنوب السودان من أجل وقف القتل المتعمد للمدنيين، واغتصاب النساء والفتيات، والتحريض على العنف العرقي؟ وكم من المدن والقرى يجب أن يحترق قبل أن يتوصّل المجلس إلى توافق في الآراء بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات؟

إن جنوب السودان على شفا الفوضى. وقد أثر النزاع في كل أسرة من جنوب السودان تقريباً، مما يقوض الآمال في مستقبل سلمي. ولإعطاء مثال واحد فقط – كانت مدينة ياي في الجنوب الغربي تُعتبر ذات يوم أحد الأماكن الأكثر أماناً في جنوب السودان، ولكنها لم تعد كذلك. وشوارعها التي كانت يوماً تعج بالحركة باتت مهجورة الآن، وأغلقت المدارس والمستشفيات، ونُهبت المتاجر والأسواق. يجوب جنود الحكومة الأحياء وبنادق الكلاشينكوف في أيديهم. ويسيطر المتمردون على مناطق يحظر دخولها. وقد فرّ أكثر من نصف سكان البلدة، ويعيش الذين ما زالوا فيها في خوف من أن يطالهم القتل أو الاغتصاب أو الاعتقال أو الاختفاء.

فهل هذا أمر يختار المجتمع الدولي أن يتسامح معه في القرن الحادي والعشرين؟ هل نحن على استعداد لتجاهل مأساة إنسانية أخرى تلوح في الأفق والتي يمكن، ما لم يتم إيقافها، أن تؤدي إلى عواقب لا يمكن تداركها. الجواب واضح. يجب ألا ندع شعب جنوب السودان يشاطر سريبرينيتسا أو رواندا أو حلب أحزانها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، صوتت أوكرانيا لصالح القرار. ونحن نعي تماماً أنه لا يمثل حلاً في حد ذاته. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأن حظر توريد الأسلحة والجزاءات الإضافية محددة الأهداف من شأنها أن تقلل من قدرة الأطراف على مواصلة تأجيج النزاع في جنوب السودان. ومن شأن ذلك أن يساعد على إسكات المعدات العسكرية المشتراة بالفعل ووقف إنفاق الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها على أسلحة جديدة. إن حظر توريد الأسلحة ليس عقوبة بل شرطاً أساسياً وأداة لتحقيق السلام. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من استخدامها.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب اليابان عن بالغ القلق إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية الخطيرة في جنوب السودان. بيد أنه تجدر الإشارة إلى إحراز بعض التقدم منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، لا سيما قرار مجلس وزراء الحكومة الانتقالية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي وافق على النشر الكامل والفوري لقوة الحماية الإقليمية، وخطاب الرئيس كير في ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى البرلمان بشأن إجراء حوار وطني شامل. ويُشجعنا إظهار الإرادة السياسية من جانب الرئيس.

ستكون هذه الالتزامات بلا معنى إذا تأخر تنفيذها، وفي هذه الحالة فالذي سيعاني هو شعب جنوب السودان. وإن ما هو ضروري تماماً هو أن تسرع الحكومة الانتقالية بترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة من أجل منع العنف الواسع النطاق والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك التعجيل بنشر قوة الحماية الإقليمية.

وتعتقد اليابان أنه سيكون من غير المجدي إدخال تدابير جزاءات إضافية في وقت تحرز الحكومة الانتقالية فيه بعض التحركات الإيجابية. ويجب على المجلس أن يواصل العمل

مع الحكومة الانتقالية. وترى اليابان أنه لا يزال هناك مجال للجهود الدبلوماسية الهادفة إلى حث الحكومة الانتقالية على إحراز المزيد من التقدم. ويمكن أن تضطلع جميع الأطراف والجهات الفاعلة بدور هام، بصورة فردية أو جماعية.

قام المبعوث الخاص لرئيس وزرائنا بزيارة جوبا في هذا الأسبوع للحث على اتخاذ إجراءات من جانب القيادة السودانية الجنوبية، بما في ذلك الرئيس كير، بشأن تلك المسائل. وسنواصل بذل هذه الجهود. وتظل اليابان ملتزمة التزاماً قوياً برفاه شعب جنوب السودان والتنمية الطويلة الأجل للبلد. وستواصل اليابان الإسهام في السلام والأمن بجنوب السودان.

إن اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب الحكومة الانتقالية أمر رئيسي. وسيرصد المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، عن كثب الحالة على أرض الواقع. وينبغي أن نتذكر أيضاً القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما في ذلك الفقرة ١٠، الذي اتخذه المجلس بالإجماع. وقررت اليابان الامتناع عن التصويت على مشروع قرار اليوم للأسباب السالفة الذكر. ولا ينبغي أن يُفسر امتناع اليابان اليوم عن التصويت على أنه تأييد للوضع الراهن أو موقف التريث والترقب. وينبغي للمجلس أن يبقي المسألة قيد نظره.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كنا جميعا هنا في قاعة المجلس قبل أسبوع فحسب، واتخذنا حينئذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) بالإجماع. وقد أكد اتخاذ ذلك القرار بالإجماع تأييد المجلس القوي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن التزامنا إزاء جنوب السودان. وقد كانت مفاوضات شاقة غير أنه ساد عليها عزمنا الجماعي على التوصل إلى توافق في الآراء. وتمثّل هدفنا الجماعي في دعم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان لأجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وعادة ما يكون المجلس أقوى حين يتكلم بصوت واحد. وكنا نأمل عقب اتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) بالإجماع أن يبذل جميع أعضاء المجلس مزيدا من الجهود المتضافرة لدعم التنفيذ الكامل للقرار.

وتثني ماليزيا على الدور القيادي والتضامن من جانب الشريكين الإقليميين، ألا وهما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في التوسط في الحوار من أجل استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان. وواصل هذان الشريكان الإقليميان الاضطلاع بدور أساسي عبر إشراك الأطراف في العملية السياسية والتعهد بدعم قوة الحماية الإقليمية على الرغم من صعوبة الظروف.

وفي هذا السياق، ذكرت الهيئة بوضوح أن الحوار والمصالحة والالتزام من جانب جميع الأطراف في جنوب السودان لتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان عوامل مطلوبة لأجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان. ومن المؤسف أنه لم يتم الأخذ بمنظور ومواقف الهيئة الحكومية الدولية، فضلا عن الشركاء والبلدان في المنطقة.

ونعرب علاوة على ذلك، عن تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جنوب السودان وقرارها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) وبيانها المشترك مع مجلس الأمن، فضلا عن التصريحات الصادرة مؤخرا عن الرئيس كير بالدعوة إلى عقد حوار وطني شامل. فهذه تطورات إيجابية ومن شأنها أن تكون أفضل وأكثر جدوى إذا ما اغتنم المجلس هذه الفرص وكرّس مزيدا من الوقت والجهد للعمل مع الأطراف الجنوبية السودانية لأجل تحقيق هذه الالتزامات.

وترى ماليزيا أن في الإمكان البناء على قرارات المجلس الموحدة هذه لضمان تحقيق نجاح أكبر في جنوب السودان، غير أن هذا لم يتحقق كما هو واضح ومؤسف اليوم. وعليه، تعرب ماليزيا عن أسفها الشديد للامتناع عن التصويت اليوم.

ونرى بعد أن تابعنا عن كثب التطورات في جنوب السودان أن من المهم أكثر من ذي قبل أن تستمر وحدة أعضاء المجلس لوضع استراتيجية شاملة فعالة لدعم جهود السلطات في جنوب السودان وتنفيذ اتفاق السلام وحماية المدنيين واستعادة السلام والاستقرار في البلد.

السيد أبو العطا (مصر): يأسف وفد بلادي لفشل المجلس مرة أخرى في التوصل إلى موقف موحد إزاء قضية هامة وحيوية تندرج في صلب اختصاصاته بتعزيز السلم والأمن الدوليين.

فمنذ أقل من أسبوع حقق هذا المجلس إنجازا هاما بالتوصل إلى إجماع كامل على مشروع القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بعد مفاوضات شاقة وما اعتبرناه رسالة موحدة وقوية من مجلس الأمن إلى أطراف النزاع، وخطوة هامة نحو توحيد الجهود الدولية لإنهاء الانتهاكات المستمرة منذ ثلاث سنوات.

وفي الوقت الذي تطالب فيه بعض الدول بالحفاظ على وحدة المجلس ومصداقية رسالته، فإن نفس هذه الدول لا تبدي استعدادا كافيا للتعاطي مع شواغل ووجهات نظر دول أخرى، خاصة الدول الإقليمية المعنية في الأساس والتي تعي بصورة أكثر دقة وواقعية أبعاد الموقف محل النظر، وتتجاهل ما اتفق عليه رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من رفض حظر السلاح والجزاءات التي تستهدف جنوب السودان، والتأكيد على أنها لم تسهم في دفع جهود الحل.

إن سياسة اللجوء إلى مقاربات عقابية وتهديدية مثلما هو الحال في مشروع القرار اليوم (S/2016/1085) قد أثبتت بالتجربة عدم فعاليتها، بل وفشلها في إنهاء النزاع في جنوب السودان وفي دول أخرى. فمثل هذه المقاربات لن تغير الواقع على الأرض أو تحسّن حالة المدنيين في جنوب السودان. ورغم ذلك ما زال يحظى هذا الخيار الأسهل بدعم البعض، عوضا عن بذل الجهد الحقيقي في إحداث انفراجة سياسية وتعزيز مسار الحوار مع أطراف النزاع، وصولا إلى معالجة جذور الأزمة وإنهاء التوتر العرقي وتحقيق المصالحة الشاملة ودعم خلق هوية وطنية واحدة يلتف حولها جميع أبناء جنوب السودان.

وأخيرا، إن امتناعنا عن التصويت في هذا القرار لا يعني موافقة ضمنية من مصر على ما يمارس من انتهاكات ضد أبناء جنوب السودان أو تجاهلا لحجم الكارثة الإنسانية التي يواجهونها. فنحن نعي تماما حجم تلك المعاناة ونسعى بكل الطرق إلى وضع حد لها. ومن ثمّ فإننا ندعو كافة الأطراف في جنوب السودان إلى تحمُّل المسؤولية الكاملة عن معاناة مواطنيهم والوفاء بتطلعاتهم التي صاحبت تشكيل دولتهم الوليدة.

وأود التأكيد على أن صبر المجتمع الدولي وتفهُّم بعض الأطراف الإقليمية لخصوصيات الوضع في جنوب السودان والتحديات التي تواجهه لا يمكن اعتبارهما موافقة على مواصلة قتل الأبرياء وارتكاب انتهاكات غير مسبوقة للإنسانية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بعد النظر في مشروع القرار (S/2016/1085) قرر وفد بلدي الامتناع عن التصويت دون المساس باعتقادنا بأن الحالة الراهنة في جنوب السودان تقتضي اتخاذ إجراء عاجل حاسم ومنسق وتوافقي من جانب مجلس الأمن لمعالجة الحالة بشكل فعال وشامل بغية المساعدة على استقرار الحالة وتحقيق السلام الدائم وكفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعب جنوب السودان الشقيق.

مع ذلك، وفيما يتعلق بالجزاءات، فإن الجميع على علم بالموقف المبدئي لوفد بلدنا. وأود في ذلك الصدد، أن أؤكد مجددا أن فنزويلا ترى أن مثل هذه التدابير مجرد أداة وليست

غاية في حد ذاتها. ولن يكون لهذه الأدوات أثر إيجابي إلا إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا باستراتيجية سياسية محددة بوضوح تام.

ويرى وفد بلدي، في حالة جنوب السودان، أن استراتيجية كهذه لا وجود لها كما أشار إلى ذلك الأمين العام في أحد أحدث تقاريره. ولذلك، فإننا نرى أنه لا ينبغي أن نوحد جهودنا لتنشيط العملية السياسية في البلد فحسب، بل يجب علينا أيضا أن نمضي قدما في وضع استراتيجية سياسية واضحة للتصدي على نحو شامل للنزاع الذي عصف بالبلد خلال السنوات الثلاث الماضية، بالتنسيق الوثيق مع البلد والمنظمات الأخرى في المنطقة.

ونتفق أيضا مع الموقف الإجماعي لبلدان المنطقة في التسليم بضرورة منع تصعيد الحالة الميدانية. وفي رأينا أنه إذا ما تمكنا من اعتماد مشروع القرار هذا، لكنّا قد خاطرنا في المضي في ذلك الاتجاه في جملة أمور. وقُدّم مقترح – بدون عملية تفاوضية – يستهدف أحد الأطراف الرئيسية في اتفاق السلام، وهو بمثابة إطار لحل الأزمة في جنوب السودان على النحو الذي أعرب عنه مجلس الأمن في البيان الصحفي الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وفي القرار المتخذ مؤخرا ٢٣٢٧ (٢٠١٦) والذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومن غير المرجح أن ندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق في ذات الوقت الذي نعتزم فيه فرض جزاءات محددة على أحد الموقعين على الاتفاق. فليست هناك أي صلة بين الجزاءات والاستراتيجية السياسية الرامية لحل الأزمة.

وينطبق الأمر نفسه على السعي إلى فرض حظر على الأسلحة على جنوب السودان. وعلى الرغم من أننا نتفق على أن هناك تدفقا كبيرا للأسلحة غير المشروعة إلى البلد، إلا أن الكثير من تلك الأسلحة كان موجودا هناك منذ بداية النزاع.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نؤيد، من بين أمور أخرى، اعتماد تدابير فعالة لنزع السلاح وتجميع القوات، مع مراعاة الأحكام الأمنية الانتقالية المدرجة في اتفاق السلام الذي يؤكد مجلس الأمن أنه ينبغي أن يشكل الأساس لحل الصراع في جنوب السودان. علاوة على ذلك، لدينا تحفظات جدية إزاء فعالية حظر الأسلحة بشكل عام كأداة لإنهاء التدفق غير المشروع للأسلحة، مع مراعاة الخبرة المكتسبة من حالات أخرى من الصراع.

وإذ نكرر اليوم موقفنا المتمثل في أنه ينبغي لنا تعزيز حل أفريقي للمشاكل الأفريقية، فإننا نؤيد الموقف الذي أجمعت المنطقة على اتخاذه بشأن هذه المسألة، ومفاده أن حظر الأسلحة أو فرض الجزاءات على جنوب السودان لن يوفرا الحل المنشود لجهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. فالمطلوب، بالأحرى، هو الحوار والمصالحة والتزام الطرفين بتنفيذ اتفاق السلام بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي.

أخيرا، إن وفدي على اقتناع بأن أشقاءنا الأفارقة، ولا سيما شعب جنوب السودان، سوف يتفهمون موقفنا. ونحن نأسف لأن روح الوحدة، التي يجب أن يتميز بها عمل مجلس الأمن، لم يكن ممكنا، مرة أخرى، التوصل إليها في هذه القضية. ويحدونا الأمل في أن تساعد المناقشات المقبلة على تحقيق النُهُج التوافقية التي يمكنها حقا أن تخلّف أثرا إيجابيا في الحالة على أرض الواقع.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): على غرار أعضاء آخرين، امتنعت أنغولا عن التصويت على مشروع القرار S/2016/1085، الذي يسعى إلى فرض الجزاءات على الحكومة والسلطات في جنوب السودان وحظر توريد الأسلحة إليها. فلقد واصلت حكومة جنوب السودان في الآونة الأخيرة إظهار التزامها بتنفيذ البيان المشترك بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومجلس الأمن بشأن نشر القوة الإقليمية لتوفير الحماية. وفي آخر مناقشة أجراها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في ١٩ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7846)،

لاحظت أنغولا مع التقدير الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم تفعيل عمل القوة.

وترحب أنغولا بالقرار الذي أعلنه الرئيس كير مؤخرا بإطلاق حوار وطني شامل. وفي هذه المرحلة، ينبغي للمجلس، بدلا من التحرك في اتجاه تطبيق الجزاءات، أن يواصل رصد القرارات المعلنة وتشجيع الحكومة على المضي قدما في هذا الطريق. وقد تم تسجيل تطورات إيجابية عديدة في مختلف ولايات البلد، مثل الموافقة على مواقع الانتشار في المنطقة الاستوائية الوسطى. ونعتقد أنه في الوقت المناسب، وأيضا من خلال الحوار، سوف يوافق الطرفان، أي الأمم المتحدة وحكومة الوحدة الوطنية، على الترتيبات والاتفاقات اللازمة.

ونحن نرى أن الجزاءات المفروضة على جنوب السودان يجب ألاّ تشكّل أولوية للأمم المتحدة. بدلا من ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر تركيزا في جنوب السودان على دعم الحوار السياسي بهدف تنفيذ اتفاق السلام. وسوف يتماشى ذلك مع كلام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي شددت على أن حظر الأسلحة أو فرض الجزاءات على جنوب السودان لن يوفرا الحل المطلوب الذي يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. وشددت الهيئة الحكومية الدولية مرة أخرى على أن المطلوب هو الحوار، والمصالحة، والتزام جميع الأطراف في جنوب السودان بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ولقد تبنى الاتحاد الأفريقي أيضا موقف الهيئة الحكومية الدولية. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يعزز ذلك الموقف ويشجّع عليه.

إن أنغولا تلتزم التزاما تاما بطريق السلام والاستقرار المستدامين من خلال الحوار الذي يشكل سبيلا أفضل لحل الصراعات، بما في ذلك هذا الصراع بعينه في جنوب السودان. لهذا السبب، امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار S/2016/1085، ليس لأننا نحبّذ عدم اتخاذ موقف أو لأننا نشكك في الانتهاكات التي ارتكبت، بل لأننا، مع إدانتنا لانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى التي لا تزال ترتكبها جميع أطراف الصراع في جنوب السودان، مقتنعون بأن ذلك البلد الذي يسعى لتحقيق الاستقرار بحاجة إلى السلام المستدام. وفي رأينا، إن نهجا كهذا يتطلب استثمارا متواصلا من جانب مجلس الأمن، وهو ما شهدناه بالفعل من خلال العديد من الإجراءات التي اتخذها خلال السنة، بما في ذلك الزيارة التي قام بها المجلس في شهر أيلول/سبتمبر، والزيارة التي قام بها للتو رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ولكننا بحاجة إلى نهج موحد، في المقام الأول، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات والبلدان في المنطقة دون الإقليمية. وإنني أفكر، على وجه الخصوص، في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبأعضائها، حيث يتعين عليهما الاضطلاع بدور هام.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بجهود الهيئة الحكومية الدولية وبلدان المنطقة دون الإقليمية ويشجع بقوة على بذلها. ويتبادر إلى ذهني بصفة خاصة الزيارة التي قام بها الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، إلى جوبا مؤخرا، من أجل تشجيع سلطات جنوب السودان على إنهاء أعمالها العدائية، والتركيز على العملية السياسية. ونعتقد أيضا أنه، بالنظر إلى الحالة الإنسانية الملحّة وأهمية حماية المدنيين، يتعين علينا أن نعمل بفعالية. ونحن مقتنعون، كما مجلس الأمن، بأنه يجب علينا أن نبدأ حوارا ديناميا وبنّاء مع الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. وإننا نشجعها على الوفاء بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن تجاه إعادة إطلاق الحوار الوطني ونشر قوة الحماية الإقليمية. ولكن يجب إجراء الحوار أيضا مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى،

مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، وينبغي أن يتناول الجوانب الرئيسية لتحقيق الاستقرار في جنوب السودان، ألا وهي تنفيذ اتفاق السلام، وإصلاح قطاع الأمن، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية.

ومرة أخرى، نعتقد أن من مسؤوليتنا توفير الدعم لشعب جنوب السودان الذي، في نهاية المطاف، يعاني أشد المعاناة من الحالة الراهنة.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت أوروغواي مؤيدة لمشروع القرار S/2016/1085. إننا ندرك خطورة الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان والوضع الأمني في جنوب السودان نتيجة الأزمة السياسية العميقة، وحقيقة أن المسؤولين عن تلك الأزمة هم القادة السياسيون والعسكريون الرئيسيون. ويؤسفنا أن مشروع القرار الذي طُرح للتصويت عليه اليوم لم يتمكن من حشد القدر اللازم من الأصوات الإيجابية لاعتماده. ويعتقد وفد بلدي أنه، بالنظر إلى الحالة الخطيرة الراهنة في البلد، فإن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار كان من شأنه أن يساعد على تعزيز الحوار السياسي وتجنّب المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين.

وكما قال الأمين العام بان كي – مون في مجلس الأمن يوم الاثنين بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر، إن حظر الأسلحة ”سيقلل قدرة جميع الأطراف على شن الحرب“ (S/PV.7846، ص ٢). وبدون الحظر، سوف يستمر جنوب السودان في مواجهات دائمة. ومن شأن حظر الأسلحة أيضا أن يساهم بوضوح في وقف انتشار الأسلحة في جميع أنحاء البلد، هذا الانتشار الذي ثبت أنه عامل خطير ويشكل تهديدا مستمرا للسكان المدنيين، بالنظر إلى الحالة الراهنة من انعدام الاستقرار والأمن. وكما سبق أن قلنا، فإن الحظر من شأنه أن ييسّر الحوار والمفاوضات، ومن شأنه، علاوة على ذلك، أن يتيح لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أن تقوم بعملها مع المزيد من الضمانات.

وتكرر أوروغواي القول إن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. ويجب عليها أن توفر هذه الحماية بصرف النظر عن الأصل العرقي لمواطنيها أو انتمائهم السياسي. لذلك، يجب أن يتصرف القادة السياسيون في جنوب السودان بمسؤولية، وأن يرفضوا أي تحريض على العنف، وأن يلتزموا في الوقت نفسه بطريق الحوار. وفي ما يتعلق بهذه النقطة، نحث جميع الأطراف على المشاركة في عملية حوار شامل وشفاف، بهدف تحقيق المصالحة والسلام في البلد من أجل وضع حد لمعاناة السكان التي طال أمدها.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت نيوزيلندا مؤيدة مشروع القرار لهذا اليوم. إن نيوزيلندا ما فتئت تقول منذ عدة أشهر إن فرض حظر الأسلحة على جنوب السودان مطلوب كجزء من التصدي الدولي للصراع المستمر. وهو أيضا تدبير ظل الأمين العام ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام يدعوان إليه بقوة ولعدة مرات على مدى أكثر من سنة. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن المجلس أخفق في الاستجابة لهذا المطلب.

نحن ندرك أن حظر الأسلحة لن يحل الصراع، وإنما سيقطع شوطا طويلا نحو التصدي لوفرة الأسلحة التي تستخدم ضد المدنيين. وهي لا شك تزيد من تأجيج الصراع. وندرك أيضا القلق الذي أعرب عنه البعض من أن حظر الأسلحة وفرض الجزاءات المحددة الأهداف من شأنهما أن يسببا الإرباك لأي عملية سياسية. ومع ذلك، نرى أن هذين التدبيرين لا يمكنهما إلاّ أن يساعدا على تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق السلام على أرض الواقع، وأن يدعما بدورهما العملية السياسية عندما يبدأ تنفيذها. ومع ذلك، نشهد الآن قتالا وقتلا أكثر بكثير من الكلام.

لقد حذّرت الأمم المتحدة من إمكانية حدوث تطورات أشد خطورة بكثير. ويبدو لنا أن تجاهل هذه التحذيرات وعدم الحفاظ على حيز للحوار غير الجاري حاليا يفتقران إلى الكثير من الصواب. ويساورنا القلق من أن ما نشهده اليوم هو مثال آخر على بلد حيث تعمل بعثة بتكليف من المجلس في ظل ظروف صعبة جدا. إن ذلك البلد يفعل مجرد ما يكفي لإرضاء المجلس – أي القيام بالحد الأدنى لتجنب فرض تدابير توقعها المجلس نفسه، ولكنه لا يُبدي أي التزام مجدٍ بتغيير الطريق الخطير الذي شرع في السير عليه. وبينما تغادر نيوزيلندا المجلس، فإننا نحث أعضاءه على عدم السماح للخلافات حول مشروع القرار بأن تمنع المجلس من التصرف، ومن جعل قيادته موحدة وفعالة بشأن المسائل الخطيرة التي تواجه شعب جنوب السودان وبعثة حفظ السلام على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل إسبانيا.

لقد صوتت إسبانيا لصالح مشروع القرار الذي اقترحنا بموجبه فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. ونعتقد أن تدبيرا كهذا، كان طلبه الأمين العام، هو ضرورة قصوى من أجل مواجهة الحالة الأمنية والإنسانية، التي وصفها الخبراء بأنها كارثية ولا يمكن تحمّلها. ونحن ما فتئنا ندافع عن تدابير كهذه منذ بعض الوقت، ونأسف لحقيقة أنه لم نتمكن من اعتمادها.

إن حظر توريد الأسلحة تدبير ضروري ولكنه للأسف ليس كافيا. وهناك دلائل على أن ثمة خطرا كبيرا بأن يصبح الصراع حربا عرقية. فقد حذّرنا المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما ديينغ، قبل شهر تقريبا من خطر حدوث إبادة جماعية. وأود أيضا أن أكرر القول إنّ وفد بلدي لم يشعر أبدا بأن الجزاءات هي غاية في حد ذاتها، بل نعتقد ببساطة أن الجزاءات من شأنها أن تقلل من حدة العنف على أرض الواقع.

أخيرا، بعد أسبوع من اتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، الذي جددنا فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تود إسبانيا أن تكرر نداءها من أجل الحاجة الملحة إلى الشروع في نشر قوة الحماية الإقليمية وتنفيذها تنفيذا كاملا. ونحيط علما بالالتزام الذي قطعته الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، ولكن يجب علينا الآن أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال، ويجب أن نفعل ذلك على الفور. ومن الضروري أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من العمل دون قيود، وخاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وغير مقيّدة، بغية الوفاء بولايتها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، وإلى أعضاء مجلس الأمن على إعطائي فرصة أخرى لمخاطبة المجلس بشأن هذه المسألة الهامة المتمثلة في الحظر على الأسلحة والجزاءات المحددة الأهداف ضد بلدي. إن الأسباب التي أُعطيت بشأن التهديد بالحظر على توريد الأسلحة وفرض الجزاءات تنم عن إحباط المجتمع الدولي ونفاد صبره إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام.

ففي بياني السابق إلى المجلس، تكلمت عن الجهود والإجراءات الإيجابية التي تقوم بها الحكومة من أجل التصدي للتحديات العديدة التي يواجهها البلد، وكذلك عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية (انظر S/PV.7840). بالإضافة إلى ذلك، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أقدم فخامة السيد سلفا كير ميارديت،

رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى جانب إطلاق الحوار الوطني، على إصدار أمر رئاسي شكل بموجبه اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الوطني، التي تتألف من شتى الشخصيات، حيث ستسدي المشورة إلى الرئيس وأعضاء المجلس بشأن كيفية الشروع في عملية السلام. وجميع الالتزامات التي قطعها رئيس بلدي مؤخرا تمضي في اتجاه أكثر تشجيعا. لذلك، أعتقد أن تقديم مشروع القرار أمر مؤسف.

كنا نأمل من مجلس الأمن في هذا المنعطف الحاسم، بينما تبذل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية كل ما في وسعها من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ونشر قوة الحماية الإقليمية، أن يعمل مع حكومة جنوب السودان بصورة بناءة بدلا من إصدار تهديدات بالحظر على توريد الأسلحة وفرض الجزاءات المحددة الأهداف. ومن المؤسف جدا أن الأفراد الذين ينتقدون عملية السلام قد استهدفهم مشروع القرار وأدرجت أسماؤهم في قائمة الجزاءات. وهذا الإجراء يكشف عن الافتقار إلى حسن النية ولا يؤدي إلاّ إلى زيادة تفاقم المسائل، والجدل، والخلاف المحتمل، والخصومة. وفي الحقيقة، إن الانسجام والتعاون هما، بطبيعة الحال، ما تقتضيه الحالة الراهنة.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن التدابير التأديبية قد تؤدي إلى تصلّب المواقف بدلا من زيادة التعاون. ونحن نقول باستمرار إن حظر توريد الأسلحة يؤدي إلى زيادة إضعاف الحكومة وتعزيز مختلف الجماعات المقاتلة والمسلحة لعدد من الأسباب التاريخية، بما في ذلك الحرب الأهلية الطويلة الأمد، التي خلّفت الأسلحة في أيدي المدنيين، وسببت اختراق الحدود، الأمر الذي يجعل من الصعب مراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما يرد في تقرير الأمين العام (S/2016/951)، وانتشار الجماعات المسلحة في البلد مع مخططاتها المتميزة الخاصة بها.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام حكومتي بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام والعمل مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي، من أجل تحقيق السلام والاستقرار لشعب جنوب السودان. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الأمن الذين عملوا معنا بصورة بناءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.